

أثر ترسيم الأمازيغية في تحقيق الأمن اللغوي في الجزائر Impact of Amazigh demarcation in achieving linguistic security in Algeria

د. عبد الحليم معزوز*

تاريخ الاستلام: 2021/04/09 / تاريخ القبول: 2021/05/11

إلى إنشاء أكاديمية لوضع الأسس التي من خلالها يتم وضع الأسس العامة للغة الأمازيغية، من تحديد للخط الذي تجسد به وقواعد النحو وغيرها من الأسس التي تسهل تعليم اللغة الأمازيغية.

يرنو هذا المقال إلى إبراز أثر ترسيم اللغة الأمازيغية في تجسيد الأمن اللغوي وتحقيق الوحدة الوطنية في الجزائر وتعزيز شعور الانتماء الواحد عند الجزائريين.

كلمات مفتاحية: الأمازيغية؛ الجزائر؛ الأمن اللغوي؛ السياسة اللغوية.

Abstract: Language in society plays a pivotal role beyond the communicative task that has been crammed into it through communicative theory, and the fact that the role of language is much greater, by investing in the right direction it contributes to cultural, social, psychological, and even economic goals.

In the case of Algeria, serious efforts have been made in recent years to develop a language policy commensurate with its human composition, in order to maintain cultural balance, establish ways of linguistic unity and achieve linguistic security. This was reflected in Algeria's

ملخص: تؤدي اللغة في المجتمع دورا محوريا يتعدى المهمة التواصلية التي حشرت فيه من خلال النظرية التواصلية، والحقيقة أن دور اللغة أكبر من ذلك بكثير، فمن خلال استثمارها في الاتجاه الصحيح فإنها تسهم في تحقيق أهداف ثقافية واجتماعية ونفسية، وحتى اقتصادية.

وبحكم الحالة اللغوية الخاصة التي تتميز بها الجزائر، فقد بذلت في السنوات الأخيرة جهودا جادة من أجل رسم سياسة لغوية تتناسب والتركيبة البشرية فيها، من أجل الحفاظ على التوازن الثقافي وإرساء سبل الوحدة اللغوية وتحقيق الأمن اللغوي فيها. وقد تجلى ذلك في التعديل الدستوري الأخير في الجزائر في ترقية اللغة الأمازيغية التي تعد اللغة الأصلية للجزائريين وسكان شمال إفريقيا عموما، إذ جعل الدستور اللغة الأمازيغية لغة وطنية رسمية في البلاد، ودعا

❖ المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، الجزائر
a.mazouz@centre-univ-mila.dz (المؤلف المرسل)

التي شهدت تذبذبا، فقد كانت الإدارة تتعامل بالفرنسية بحكم فترة الاستعمار الطويلة، ثم ظهرت جهود من أجل تعريب الإدارة والتدريس في البلاد، وفرض اللغة العربية لغة رسمية وحيدة في البلاد، كما شهدت السنوات الأخيرة جهودا لترقية اللغة الأمازيغية، وجعلها إزاء اللغة العربية، وكان ذلك استجابة للمساعي الكثيرة الداعية إلى ترسيم الأمازيغية.

2. الهوية اللغوية في الجزائر: تعد الأمازيغية

اللسان الأصلي لشعوب شمال أفريقيا وهي من اللسان القديمة التي عمرت طويلا، وحافظت على كثير من خصائصها رغم ما عرفته هذه المنطقة من حملات استعمارية والتي استمرت قرونا عديدة، فكما قاوم الأمازيغ من أجل العيش في حرية قاوموا أيضا من أجل الحفاظ على لسانهم، إلى أن حل المسلمون فيها ناشرين للدين واستقروا في تلك البلاد، فانتشر بذلك اللسان العربي فيها كونه اللسان الناطق بهذا الدين، ومع احتضان الأمازيغ للإسلام والعرب إلا أنهم حافظوا على لغتهم، وظلت أقطار كثيرة في شمال إفريقيا تستعمل اللسان الأمازيغي.

والجزائر - كونها جزءا من بلاد شمال إفريقيا - قد عرفت نفس الوضع السابق، إذ يعد الواقع اللغوي فيها غاية في التعقيد، وترجع حولة طالب الإبراهيمي هذا الأمر إلى "وجود لغات أو بالأحرى عدة تنوعات لغوية (variétés linguistiques) ... واقع متقلب تتخلله صراعات خفية (وأحيانا ظاهرة)، في طور التغيير الجمّ بسبب آثار السياسة الثقافية (...). وكذلك بسبب

recent constitutional amendment in promoting Amazigh, which is the original language of Algerians and North Africans in general, as the Constitution made Amazigh an official national language in the country, and called for the establishment of an academy to lay the foundations through which the general foundations of Amazigh are laid, from defining the line in which it is embodied, grammar and other foundations that facilitate the teaching of Amazigh.

This article wants to highlight the impact of Amazigh demarcation in embodying linguistic security, achieving national unity in Algeria and promoting a sense of belonging among Algerians.

Keywords: Amazigh; Algeria; linguistic security; linguistic policy.

1. مقدمة: تعد الجزائر من البلدان التي تتميز

بوضع لساني ذي طابع مميز، ويرجع ذلك أساسا إلى تاريخها الرّأخر بالغزوات، وكونها مقرا لثقافات عديدة استقرت فيها وتناوبت عليها، مما جعلها تحوز إرثا ثقافيا ولغويا ثريا، وبقي هذا التأثير قائما ومميزا للمجتمع الجزائري، ولعل أهم الثقافات التي فرضت نفسها في المجتمع الجزائري هي الثقافة الأمازيغية - التي تعد الأصلية فيها - والعربية، والتركية، ثم الفرنسية.

وأثر هذا الواقع الثقافي على اللغة المستعملة في الجزائر، فكانت في أحيان كثيرة مزيجا من هذه اللغات، ونخص بالذكر الجانب الاسترسالي منه - كما يسميه الحاج صالح - الذي يعد الجانب العامي في اللغة، وقد أثر ذلك على السياسة اللغوية للبلاد لسنوات عديدة، خاصة غداة الاستقلال؛ وهي الفترة

تلاه اتجاه نحو سياسة التّغريب وترقيّة اللّغة العربيّة وجعلها مهيمنة على معظم مناحي الحياة دون التّخلص تماما من استعمال اللّغة الفرنسيّة، وأخيرا كان التّوجه إلى الاعتراف بأحد أهم مكونات المجتمع الجزائري وهي اللّغة الأمازيغيّة وترقيتها إلى لغة وطنيّة أولا ثم جعلها لغة رسميّة بجانب اللّغة العربيّة.

تعد السياسة اللّغويّة "مجموع المبادئ والمعايير التي يراعيها نظام البلد في بناء الخطة المعتمدة في تحديد وظائف الاستعمال اللّغوي في المجالات المختلفة، وترقيّة الاهتمام بشأن اللّغة الوطنيّة وتنظيم التّعامل الإيجابي معها ومع اللّغات المساعدة مع إبراز الاتجاهات العمليّة التي تضبط وضع اللّغة ودرجة الاهتمام بها في كل مجال من مجالات الحياة داخل أنظمة المجتمع ومؤسساته" (فضيل، 2014).

فعداة الاستقلال كان لزاما على الجزائر إعادة بناء الدّولة من جديد من خلال إعادة الاعتبار لمقوماتها، وما تركز عليه الهويّة الجزائرية، فعمدت إلى سياسة "التّغريب ولا غير في المنظومة التّربويّة لكن في الواقع اللّغة الفرنسيّة لم تختف من التّعليم والمدرسة الجزائرية، وهو ما جعل السياسة اللّغويّة في الجزائر تعطي الأولويّة لأحادية اللّغة وهي العربيّة دون إقصاء اللّغات كاللّغة الفرنسيّة، لاختيارات سياسيّة محضّة" (https://www.djazairess.com، 2014).

كان هذا الوضع المتذبذب في الجزائر، والذي يبنّي على رغبة في محو الماضي الاستعماري

تشابك وتداخل عدّة مجتمعات متعايشة لها تصوراتها ومجالات استعمال بعينها، وكذلك من حيث الممارسات الحقيقيّة للناطقين، وهاهنا نلمح إلى ظواهر التّعاقب اللّغوي / التّناوب اللّغوي (code switching) الانتقال من لغة إلى أخرى أثناء الكلام) أو l'alternance codique والاقتراض وظواهر الاحتكاك اللّغوي بوجه عام" (طالب إبراهيمي، 2007).

وينتج عن ذلك ما يعرف بمشكلة الهويّة الذي تجلّى أكثر منذ "القرن السّادس عشر ميلادي، بتحول السّلطة السياسيّة من يد القبائل البربريّة إلى الأتراك، فرغم أن هؤلاء كانوا إثنيا على هامش المجتمع بسبب طبيعتهم الاستعلائيّة، فإن زواجهم الإندوماجي لم يمنع تسربهم الإثني الذي أثمر ما اصطلح على تسميتهم الكراغلة، ومن ثم أصبح مجتمعنا أمام استعارة كلاسيكيّة توحى بصورة الفسيفساء للتعبير عن حركة إثوثقافية، على الرّغم من أن ذلك لم يكن ليلاحظ لأسباب اجتماعيّة واقتصاديّة وعسكرية، حيث استمرت تلك الفسيفسائيّة تتكون من عناصر في منتهى الدّقة، برغم كثرة عددها إلى سلم واحد يتشكل من الأسماء الكبرى التي تتخلل تاريخ المنطقة" (بارك، 1988).

3. واقع السياسة اللّغويّة في الجزائر: عرفت

السياسة اللّغويّة في الجزائر تطورات ومستجدات كثيرة منذ الاستقلال إلى الوقت الحاضر، حيث تفاوتت بين الازدواجيّة اللّغويّة بين العربيّة والفرنسيّة بتأثير الاستعمار الفرنسي للبلاد، ثم

النموذج القانوني الفرنسي وبتصال مع الفرنسيين). حيث تعتبر لغة المستعمر تهديدا للهوية العربية، الإسلامية في جوهرها، بمعنى تحقيق الاستقلال الوطني هو مرادف لسيادة اللغة العربية باعتبارها وسيلة فعالة لصياغة وتشكيل الهوية الوطنية" (بوقراس، 2017).

وبهذا فقد تمّ تضييق المجال على الأمازيغية ممّا تسبب في تشتت المجتمع الجزائري، وظهور صراع لغوي وتعصّب جهوي وصلت حدّته إلى درجة إحساس مستعملي اللسان الأمازيغي بالتهميش ممّا ولّد عند المتعصبين منهم شعورا بالعداء للعربية والإسلام، واعتبارهما عنصرين دخيلين يهددان الهوية الأمازيغية الأصيلة للجزائر، إذ إن "المفارقة أن الدولة الجزائرية عمدت لتكون متجذرة في زاوية من التاريخ لم تكن موجودة عندما تشكلت، مهملّة في المقابل العديد من اللغات الأصيلة للبيئة المغاربية، أهمها الأمازيغية، في نفس الوقت الذي لا يفرض الانتماء القومي إلى أمة معيّنة التعبير بنفس اللغة، فليست كل الدول الإسلامية عربية اللغة، كما أن اعتماد لغة واحدة سوف يؤدي إلى زوال الفضائات اللغوية الأخرى، إذا لم يتم تنظيمها وتسجيلها. لقد أدّت هذه الممارسة إلى تكريس الإقليم الجزائري المشترك اللغة، مقابل شعب مشتت الانتماء والهوية الثقافية واللغوية، التي تحوّلت إلى تعصّب للجهة واللغة في كثير من الأحيان" (بوقراس، 2017).

ومن مظاهر هذا الصّراع اللغوي الذي طبع المجتمع الجزائري بفعل تهميش الأمازيغية، فقد

بكل مظاهره من جهة والواقع الذي يمثله مجتمع أغلبية مثقفية فرانكفونيين جعل أمر تحديد سياسة لغوية مبنية على لغة واحدة أمرا يصعب تحقيقه، حيث إن "أغلبية النخبة كانت مفرنسة، ولما كان على النخبة المهيمنة التي سيرت فترة ما بعد الاستقلال والتي كانت مهوسة بكسب المعركة الكبرى ضد الاستعمار من خلال محو لغته من المشهد الجزائري، فقد واجهت صعوبة في تحقيق ذلك لأن الواقع كان غير ما توقعته نخبة الحزب الوحيد آنذاك مما جعلها تسقط في نفس الترتيلة الأيديولوجية لما قبل الحرب وتفرض على مجتمع متعدد اللغات سياسة أحادية اللغة والمبنية على عريّة المدرسة وهو ما يشكل التناقض الأساسي في الحكم اللغوي والثقافي لما بعد الحرب" (https://www.djazairess.com، 2014).

والملاحظ في المشهد اللغوي بعد الاستقلال مباشرة هو تغييب اللسان الأمازيغي عن السياسة اللغوية المتبعة في الجزائر، واعتبار اللسان العربي الوريث الوحيد والشّرعي للهيمنة الفرنسية إبان الاستعمار، وقد فرض هذا التوجه مجموعة من المثقفين المتعصبين للعربية بحجة أن اعتماد سياسة التعريب خدمة للقومية العربية التي لا يمكن تصوّرها دون هيمنة اللغة العربية والإسلام في المجتمع. كما يعدّ التعريب أيضا "إنهاء للاستعمار الثقافي واستبعادا نهائيا للوجود الفرنسي على الأراضي الجزائرية، (رغم أن النموذج القومي الجزائري قد تمّ استساخه عن

كان أهمها عدم القدرة على التّخلص نهائياً من اللّغة الفرنسيّة الموروثة عن الحقبة الاستعماريّة والتي سيطرت على جميع المجالات حتى غداة الاستقلال، فقد حاول المستعمر الفرنسي طمس كل مقومات الهويّة الجزائريّة العقائديّة، والثّقافيّة، والاجتماعيّة، وكان السّبيل إلى ذلك هو منع أي استعمال للغتين الأمازيغيّة والعربيّة، وفرض الفرنسيّة لغة التّعليم والإدارة، وسعى حتى لجعلها لغة التّخاطب اليومي.

ثم انتقل صراع الهويّة إلى أبناء الوطن الواحد، وكان ذلك غداة الاستقلال وذلك من خلال تغيير وتهميش اللّغة الأمازيغيّة استجابة لخيار التّوجه نحو القوميّة العربيّة الإسلاميّة، إذ تمّدد جذور أزمة الهويّة في الجزائر إلى مرحلة الاستعمار الفرنسي الذي أنتج مأزق الهويّة وتسبب في تشويه البنية الاجتماعيّة والثّقافيّة بممارسته لما يسميه (أحمد طالب الإبراهيمي) المحو والطّمس للشخصيّة والثّقافة وكلاهما عنده هو تعبير عن الهويّة في بعدين نفسي وعقائدي أو إيديولوجي، واستمرت أزمة الهويّة إلى ما بعد الاستعمار ولعل اعتماد سياسة التّعريب منذ سنة 1967 هو ما زاد من حدة الخلاف والتّناقض الثّقافي بفعل الشّعور بالغربة، والإحساس بالتّهميش لا سيما منطقة القبائل التي تقسم بها الأقلية البربريّة أو الأمازيغيّة التي تعتبر حسب سعد الدّين إبراهيم أكبر الجماعات اللّغويّة في الوطن العربي، والتي تتركز في دول المغرب العربي ومن بينها الجزائر حيث يمثل البربر المتكلمون بالأمازيغيّة (20- 25%) من سكانها

"حاولت الحركة الأمازيغيّة بناء ذاتها وإثبات وجودها، فتحوّلت من حركة مهتمة بالإرث الثّقافي في السّبعينات إلى تيار سياسي بامتياز وجد لنفسه تعبيرات إيديولوجيّة وثقافيّة خاصة بنشوء نخب أمازيغيّة مثقفة ودخول الدّولة الجزائريّة مرحلة الانفتاح السّياسي والديمقراطي الأمر الذي أتاح فرصة بروز مطالبها إلى العلن. فالحركة البربريّة حاولت إثبات وجودها وتبيان تميزها من خلال إعادة تأهيل الثّقافة واللّغة الأمازيغيتين وترقيتهما مع إعطاء اللّغة الأمازيغيّة الصّفة الوطنيّة والرّسمية، وقد كانت هذه المحاولات مرتبطة بالمطالبه السّلميّة أحيانا والعنيفة أحيانا أخرى" (بهلول و جيلاني كويبي، 2018).

ومن هنا كان لزاما على الحكومة أن تتبّع سياسة لغويّة من شأنها تحقيق التّوازن في المجتمع من خلال إعادة الاعتبار لمختلف المقومات التي تشكّل المجتمع الجزائري، وترقيتها لضمان الأمن اللّغوي، وتفاذي كل أسباب الصّراع والتّشتت الذي قد ينجم عن عدم الاعتراف بالتّعدد اللّغوي.

4. تطور السياسة اللّغويّة في الجزائر: إذا تتبّعنا

التّشريعات الخاصّة باللّغة في الجزائر منذ الاستقلال إلى الآن، نجد أن السياسة اللّغويّة عرفت تطورات وكانت مراعيّة في كثير من محطاتها لظروف خاصّة شهدتها البلاد في مراحل متعاقبة، ولعلّ أهم تلك المعطيات التي وجّهت السياسة اللّغويّة في الجزائر هي أزمة الهويّة، وهي أزمة أسهمت فيها بشكل أساسي عوامل كثيرة

(المادة الثالثة مكرر) (تمّ إضافتها في 19 أفريل 2002)، أصبحت بموجبها اللغة الأمازيغية لغة وطنية "تمازيغت هي كذلك لغة وطنية"، بناء على الفقرة الأولى منها. أما في الفقرة الثانية فتم التأكيد على أن الدولة تعمل على ترقيتها وتطويرها، في جميع الأصناف المستخدمة في البلاد "عمل الدولة لترقيتها وتطويرها بكل تنوعاتها اللسانية المستعملة عبر التراب الوطني". مع ضرورة التّبيه أنها "كذلك لغة وطنية" مقابل صفة "الوطنية والرسمية" التي منحت للغة العربية، والتي تجعل منها لغة العمل الوطني في جميع المجالات، مع تعزيز الدولة "لترقية" وليس لانتشار وتعميم استخدام هذه اللغات.

لم تتوقف الاصلاحات عند هذا الحد، فقد جاء التعديل الدستوري في سنة 2016م، ليحدد بشكل واضح البعد الوطني والرسمي للأمازيغية، حيث تضمنت المادة الثالثة مكرر منه عبارة "تمازيغت هي كذلك لغة وطنية ورسمية تعمل الدولة لترقيتها وتطويرها بكل تنوعاتها اللسانية المستعملة عبر التراب الوطني، يحدث مجمع جزائري للغة الأمازيغية يوضع لدى رئيس الجمهورية" حيث يستند هذا المجمع إلى أشغال الخبراء، ويكلف بتوفير الشروط اللازمة لترقية تمازيغت قصد تجسيد وضعها كلفة رسمية فيما بعد" (مقورة، 2010).

أما في مجال التعليم فقد تم إدراج الأمازيغية في المدرسة الجزائرية في مناطق محدودة من البلاد، وكان ذلك استجابة لضغوط الحركات

في منتصف التسعينات، و(40- 75٪) من الجزائريين المقيمين بفرنسا" (مقورة، 2010).

وعلى هذا شهدت السياسة اللغوية في الجزائر المحطات الآتية (بوقراس، 2017):

الدساتير الجزائرية ثابتة منذ الاستقلال، الاسلام دين الدولة والعربية لغة وطنية.

دستور 08 ديسمبر 1963: أقرت المادة الخامسة منه بأن اللغة العربية هي اللغة القومية (الوطنية) والرسمية للدولة. أما (المادة 76) فقد أكدت على ضرورة تفعيل عملية التعريب، يجب أن يتم في أقرب وقت ممكن على أراضي الجمهورية؛ مع تمديد العمل باللغة الفرنسية مؤقتا إلى غاية إعادة تأهيل الدولة.

(المادة 76): يجب تحقيق تعميم اللغة العربية في أقرب وقت ممكن في كامل أراضي الجمهورية. بيد أنه، خلافا لأحكام هذا القانون، سوف يجوز استعمال اللغة الفرنسية مؤقتا إلى جانب اللغة العربية.

دستور 08 أفريل 1967: ورد في 'المادة الثالثة) منه أن اللغة العربية هي اللغة الوطنية والرسمية، وتعمل الدولة على نشر استخدام اللغة الوطنية على المستوى الرسمي.

دستور 23 فبراير 1989: (المادة الثالثة) وحيدة، اكتفت بالإشارة إلى أن اللغة العربية هي اللغة الوطنية والرسمية.

دستور (أو تعديل) 1996: اقرت أن اللغة العربية هي اللغة الوطنية والرسمية.

1997: يرتقي الفرعان إلى معهدين جامعيين لاستقبال الطلبة لتحضير شهادة الليسانس منذ أكتوبر 1997.

كما تتوفر في الوقت الراهن أربعة أقسام في جامعات كل من تيزي وزو وبيجاية والبويرة، ومنذ 2013 أنشئ قسم آخر بجامعة باتنة، وهي متخصصة في اللغة والثقافة الأمازيغية توفر تكويناً في الليسانس والماستر وحتى الدكتوراه، وعلى هؤلاء تراهن الدولة من أجل تعميم تدريس الأمازيغية عبر التراب الوطني.

لكن العائق أمام تحقيق ذلك هو كون الأمازيغية مادة اختيارية في كثير من المدارس الجزائرية، وهو ما يجعل أمر انتشارها صعباً، إذ إن التلاميذ يميلون إلى تعلم لغات أجنبية بداعي أنها توفر لهم فرص التطور والعمل.

5. ظروف ترسيم الأمازيغية لغة وطنية ورسمية في الجزائر: إن مسألة ترسيم اللغة الأمازيغية لغة وطنية رسمية في الجزائر كان ثمره مساعٍ امتدت لعقود مضت، وبعد نضال سياسي وثقافي بذلت فيه كل الجهود الممكنة والتضحيات من أجل الحصول على هذا الحق الوطني، ويرجع الباحث عبد النور بن زعتر خلفيات اتخاذ قرار ترسيم اللغة الأمازيغية كما يأتي (بن زعتر، 2004):

• السبب الرئيسي هو الأزمة التي تعيشها منطقة القبائل منذ أبريل/ نيسان 2001 والتي أجبرت الحكومة على الشروع في حوار مباشر مع تسيقيّة العروش القبائليّة للتفاوض حول

البربرية التي فرضت سنة بيضاء في منطقتي تيزي وزو وبيجاية خلال السنة الدراسية 1994/1995م كورقة ضغط على الحكومة التي استجابت بإدماج الأمازيغية بشكل محدود في بعض مدارس تلك المناطق، "فيؤكد رابح كحلوش أن هناك تمركز شديد لدراسة وتعلم اللغة في المناطق القبائليّة بلغت نسبته 86,53% في سنة 1995/1996، واهتمام ضعيف بها في باقي المناطق" (بهلول وجيلاني كويبي، 2018) لكن تطورت الأوضاع فيما بعد، خاصة بعد ترقية الأمازيغية إلى لغة وطنية ورسمية، حيث شرع في تعميم تدريسها في مختلف المناطق في الوطن، وفيما يلي أهم المحطات التي شهدتها الأمازيغية:

- 1990: عرفت اللغة إنشاء فرع اللغة والثقافة الأمازيغية بجامعة مولود معمري بتيزي وزو بمرسوم وزاري لتكوين طلبة بمستوى ماجستير.

- 1991: إنشاء فرع آخر للغة والثقافة الأمازيغية بالمركز الجامعي ببيجاية، بمرسوم رئاسي.

في البداية تمثلت مهمة هذين الفرعين بتكوين طلبة الماجستير في ثلاثة تخصصات: اللسانيات، والأدب، والحضارة الأمازيغية.

- 1995 / 1996: إدماج اللغة الأمازيغية في النظام التربوي الجزائري باعتبارها مادة اختيارية في السنوات الأخيرة من التعليم (المتوسط والثانوي) في بعض المؤسسات التعليمية بمنطقة القبائل خاصة. ولم يعمم تعليمها على المستوى الوطني.

الشعب، وأن هذه المبادرة كفيلة بتعزيز جهود الرقي بالثقافة الأمازيغية التي تعد أصل الشعب الجزائري ويجعلها تقف بالموازاة مع الثقافة العربية المكتسبة من اتباع الدين الإسلامي، إذ يرى سي الهاشمي عصاد الأمين العام للمحافظة السامية للأمازيغية أن "الترسيم يعني أنه سيكون للغة الأمازيغية وضع قانوني آخر" مذكرا بأنه أوضح في تصريحات سابقة للصحافة أن "أعضاء المحافظة السامية للأمازيغية كانوا مقتنعين بأن مسار ترسيم الأمازيغية قد بدأ فور إدراجه في الدستور القديم ثم ترقيتها إلى لغة وطنية".

واعتبر المسؤول أن ذلك كان يعني أن الأمر ما هو إلا "مسألة وقت" مشيرا إلى أنه حان الوقت للإعلان عن ذلك" (وأج، 2016).

وكان هذا رأي الأحزاب السياسية والصحافة التي اعتبرت القرار "خطوة شجاعة نحو تسوية الأزمة في القبائل واستجابة لأهم مطالب لائحة القصر، لا سيما تلبيته المطلب الأمازيغي الذي يخص كل الشعب الجزائري (...). أما الصحافة فتبارك قرار بوتفليقة وترى أنه جاء متأخرا، وتعتبر أن الأمازيغية لغة وطنية لكل الشعب الجزائري" (بن زعتر، 2004).

لكن من جهة أخرى، برز فريق آخر يعد ترسيم الأمازيغية تهديدا للوحدة الوطنية، وإنقاصا من قيمة اللغة العربية، وأن الأمازيغية أمازيغيات ولا توجد لغة جامعة موحدة ولا خط متفق عليه لهذه اللغة، إذ يرى عثمان سعدي أنه «تقرر في تعديل الدستور الجزائري الجديد جعل الأمازيغية لغة رسمية إلى جانب اللغة

مطالب لائحة القصر وجاء خطاب بوتفليقة ليستجيب لأهمها .

• من جهة ثانية فإن إعلانه تنظيم انتخابات تشريعية في 30 مايو/ أيار القادم أثار انتقادات في القبائل حيث وعدت بتسيقية العروش بمقاطعتها ما لم يستجيب لمطالبها، بل إن أجنحتها المتشددة وعدت باللجوء إلى العنف لفرض مقاطعتها. ويبدو أن بوتفليقة يتخوف من أن تكون شرعية نتائج هذه الانتخابات مبتورة في حال مقاطعتها، وإن كان حضور حزبي التجمع الوطني الديمقراطي (الحزب الحاكم) وحليفه الرئيسي حزب جبهة التحرير (الحزب الحاكم سابقاً) سيقبل من وطأة المقاطعة. وباستجابته للمطلب الأساسي للقبائل بدسترة اللغة الأمازيغية فإنه يسعى لتفادي أي تطور كهذا. غير أن ذلك أيضا لا يبعد إمكانية المقاطعة، فالعروش القبائلية منقسمة ومختلفة في مواقفها من قرار ترسيم الأمازيغية. ومن هنا فهذا القرار يهدف إلى تهدئة الوضع في القبائل وضمان مشاركتها في الانتخابات. وبالتالي فإن توقيته لا يخلو من الخفيات السياسية إضافة إلى الخلفية الانتخابية .

• وهناك أيضا خلفية أساسية تتعلق باستباق الأحداث لتفادي التصعيد بمناسبة الذكرى الأولى لـ "الربيع الأسود" والتي توافق يوم 20 أبريل/ نيسان القادم.

وبطبيعة الحال، فإن قرارا مفصليا وجوهريا كهذا سيلقى ردود أفعال متباينة من قبل عامة الناس بين المبارك له واعتباره خطوة من أجل تحقيق الوحدة الوطنية وتستجيب لتطلعات فئة واسعة من

العربية. وهذا أمر خطير لأنه يصنع من الأمازيغية المصنعة لغة في مستوى واحد مع العربية، تدخل في صراع معها لصالح بقاء هيمنة اللغة الفرنسية على الدولة الجزائرية. علما بأن أول دستور سُئ سنة 1963 نص في مادته الثالثة على أن اللغة العربية هي اللغة الوطنية والرسمية، وجاء نتيجة لاستفتاء شعبي، ولم يرتفع صوت واحد يطالب باعتماد اللغة الأمازيغية، لأننا خرجنا من ثورة ما زال وهجها مشعاً. لكن يبدو أن هذا الوهج قد ضمّر ضوؤه لدى المسؤولين على الدولة الجزائرية بعد أكثر من نصف قرن على الاستقلال. لقد عدل الدستور بلا استفتاء أي بتصويت البرلمان سنة 2002 حيث اعتبر الأمازيغية لغة وطنية، وتعديل 2016 سيكون بالبرلمان أيضا وبلا استفتاء. لأنهم يدركون أن الشعب سيرفض لغة رسمية ثانية" (سعدي، 2016).

وهذا الرأي يبرز أن فئة من الشعب الجزائري قد ذابت في الثقافة العربية، وجعلها الأمر لا تتقبل أي شريك لتلك الثقافة ويرجع ذلك أساسا إلى التهميش والتضييق الذي عرفته اللغة الأمازيغية منذ الاستقلال، حتى أن اللغة الفرنسية بثقافتها أخذت حيزا كبيرا في المجتمع الجزائري وفي الإدارة بشكل واسع، بينما مُنعت استعمال الأمازيغية حتى في مجالات محدودة، حتى جاء التعديل الأخير ليعيد الاعتبار للأمازيغية بأن جعلها لغة وطنية ورسمية.

6. آثار ترسيم الأمازيغية في تحقيق الأمن اللغوي: من خلال الآراء السابقة، وخاصة تلك التي ترى أن ترسيم الأمازيغية تهديد للوحدة

الوطنية، ينبغي النظر في أثر ترسيم الأمازيغية في تحقيق الأمن اللغوي والثقافة في الجزائر، ودورها في لم شمل الأمة وتوحيدها.

6-1 تنمية الرصيد اللغوي للفرد: إن تعلم أية لغة لا بد أن يمر عبر مراحل تمكّنه من تعلم مستوياتها التي تكون في الغالب متظافرة ممزوج بعضها مع بعض في الاستعمالات اللغوية، ويكون فصلها خدمة للغاية التعليمية، خاصة إذا كانت عملية تعليم اللغة لغير الناطقين بها، وعلى ذلك نجد تمام حسّان في مقدمة كتاب "التمهيد في اكتساب اللغة العربية لغير الناطقين بها"، يحدد ثلاث مراحل أساسية تتم فيها عملية اكتساب أية لغة، وتتمثل هذه المراحل في: التعرف، الاستيعاب، والاستمتاع.

فأما التعرف، فهو "إدراك العناصر اللغوية والتفريق بينها، وربط كل عنصر بوظيفة خاصة تبدو واضحة عند إنشاء التقابل بينها وبين وظائف العناصر الأخرى. وذلك كإدراك السّين في «سار» بمقابلتها بالصّاد في «صار»، وربط كل من الصّوتين بوظيفة خاصة هي بيان الكلمة التي هو فيها، والتفريق بينها وبين أختها، وكإدراك الفرق بين المقصود بصيغتي «فاعل» و«مفعول»، ووظيفة كل منهما في مقابل الأخرى" (حسّان، 1984).

وتشتمل هذه الآلية على إدراك أمور ثلاثة هي (حسّان، 1984):

1. العلاقات الوفاقية للعناصر؛ أي جهات الشراكة بينها أو نواحي الاتفاق.

مستعدا للتعامل مع مستويات لغوية أكبر وهي النصوص، وفي هذا المجال يحتاج المتعلم لأليتين أخريتين في التعلم يسميهما تمام حسّان بالاستيعاب والاستمتاع، إذ تلي التّعريف مرحلة الاستيعاب؛ التي لها "جانبان: جانب المعنى الثقافى وجانب المعنى البلاغى الأسلوبى"، إذ ترتبط اللغة -وفق المعنى الأول- بالجانب الثقافى للمجتمع، أو كما يُعرف في حقل الدّراسات اللغوية برؤية العالم، وهي من القضايا اللغوية التي تناولها همبولدت V.Hamboldt، وأفرد لها نظرية. أما الجانب الثاني فإنه "ينسب إلى أصل وضع الكلمة - كما يقول فقهاء اللغة-، ثم عما يطرأ على هذا المعنى من تغيرات بلاغية وأسلوبية، يعود بعضها إلى ارتباطات المنطق، وبعضها إلى حدود العرف" (حسّان، 1984).

وبعد المرحلتين السابقتين، تأتي مرحلة الاستمتاع؛ ويُقصد به "التذوق الأدبي وإدراك مواطن الجمال في النص، وهذا لا يتحقق إلا بعد التعرف على مباني النص اللغوي واستيعاب معانيه. فإذا تحقق هذان الأمران أصبح من يستقبل الاتصال الأدبي بمكان يؤهله، إذا كان له الاستعداد الفطري أو الكسبي أن يتذوق ما يستقبل من الاتصال" (حسّان، 1984).

فالثقافة الأمازيغية كونها ثقافة شفاهية في أغلب مظاهرها، وظلت كذلك فترات زمنية طويلة، هذا ما جعلها غنية في جانب النصوص، إذ يسمح هذان الجانبان من التعرف على مميزات الثقافة الأمازيغية، فالسعي إلى تعلم أية لغة يؤدي بالضرورة إلى حاجة إلى التعرف على الحضارة

2. العلاقات الخلفية للعناصر؛ أي الفوارق بينها.

3. العلاقات بين العناصر ووظائفها؛ أي معانيها في حدود النظام إيجابا وسلبا.

ولأهمية هذه الأمور الثلاثة، فإنها تشكل "نسيج كل نظام لغوي، فلا تقوم بنيته إلا بها. وعلى العنصر الأول يقوم التّوبيخ، وعلى الثاني يقوم التّفصيل وأمن اللبس، وعلى الثالث يقوم الطّابع الرّمزي للغة من أساسه؛ كما يبنى عليه أداء اللغة لوظائفها من حيث هي أداة للتواصل بين الناس" (حسّان، 1984).

معنى هذا أن هذه العلاقات هي من يجعل الوحدات المكونة لأنظمة اللغة الفرعية من أصوات وصرف ونحو تتشابه فيما بينها لتكوين النظام الأكبر الذي هو اللغة، لكن في الآن نفسه، تجعل بينها أوجه اختلاف لتلا يكون هناك التباس بين هذه الوحدات.

ويشمل هذا الأمر إدراك نطق الأصوات التي تكوّن النظام اللغوي للأمازيغية وكيفية ترابطها على المستوى الصّرفي، والخصوصيات التي تبنى وفقها مختلف الصيغ الصّرفية من أجل تأدية معانٍ معينة كالتذكير والتّأنيث وكذا تصريف الأفعال، وعمل مختلف الضّمائر، ويكون ذلك أيضا من خلال إدراك بعض الفروق التي تميز اللهجات الأمازيغية كالقبايلية والشاوية والمزابية والترقية وغيرها.

6- 2 على المستوى المعرفي: بعد إدراك الجانب اللفظي اللغوي في اللغة الأمازيغية، يكون المتعلم

إلى خلق تناغم بين أفراد المجتمع، غير أن هذا المسعى يحتاج إلى مزيد من الجهود قصد تحقيق بعض الرهانات التي على اللغة الأمازيغية إنجازها، وهي أمور يعدها بعض الباحثين من قبيل الصعوبات التي يمكن أن تعترى واقع تدريسها، وتلخصها عائشة أكوادير في نقاط أهمها (أكوادير، 2013):

- **معضلة الكتابة:** أي حرف يجب اختياره لكتابة الأمازيغية أمام الجدل القائم بين أطراف مختلفة هل بالحرف العربي، أم بحرف تيفيناغ، أو الاستسلام للضغوطات الخارجية واستعمال الحرف اللاتيني. ولعل ما يخدم الأمازيغية أكثر هو أن تعتمد على حرف تيفيناغ الذي يعبر عن هويتها، ويجعل لها تميزها المطلوب.

- **معضلة الأصوات الإملائية:** وتخص علاقة المنطوق بالمكتوب: فقد تحرى واضعو الإملاء الأمازيغي عدم الوقوع في نفس المتاهات التي وقع فيها واضعو إملاء بعض اللغات، حينما يضطر المتعلم إلى كتابة أشياء لا علاقة لها بما نطق به،

- **معضلة المعجم:** من بين المعضلات المحيرة كذلك ما طرحه المعجم الأمازيغي من إشكاليات أهمها: كيف سنتعامل مع النصوص المعجمية التي توفرت لدينا وكيف يمكن تنقيحها؟

وعلى هذا فإنه ينبغي أن تتضافر جهود المختصين والمهتمين بالجانب التعليمي وباللغة الأمازيغية من أجل الرقي بها ومحاولة البحث عن السبل الكفيلة بتخطي تلك الصعوبات وجعل

التي تستعمل تلك اللغة، والنصوص الأمازيغية المختلفة من أشعار وحكايات وأساطير تحمل في طياتها الكثير من مظاهر هذه الحضارة، خاصة ما تعلق منها ببنية المجتمع والتنظيم على مستوى القرى وكيفية تسيير شؤون الحياة المختلفة، ومختلف الأنشطة التي تتيح للمتعلم رصيذا ثقافيا غنيا عن تلك الحضارة.

تلك هي السبيل إلى تحقيق الأمن اللغوي والثقافي في أية دولة، إذ تصادفنا تجارب عديدة للدول التي تصدت للصراع بين اللغات بتوحيدها والعمل على ترقيتها من أجل تحقيق التناغم بين تلك اللغات، إذ "إننا نشاهد الدول الكبرى في عالمنا المعاصر تضع المخططات المستقبلية لضمان أمنها الغذائي للأجيال اللاحقة وهي بالمقابل، وبالنفس ذاته تجتهد وتبذل الوسع في سبيل وضع مخططات واستراتيجيات مستقبلية للحفاظ على أمنها اللغوي عبر تطوير مستمر للغاتها الوطنية وعلى جميع الأصعدة، فناعة منها بأن الأمن اللغوي يشجع على تفجير مختلف الطاقات العلمية والعملية في جميع الجوانب الحياتية، ويفتح أمامها آفاقا طويلة المدى داخل البلاد وخارجها، وهذا ما تطمح إلى تحقيقه سائر الشعوب والأمم، وللجزائر نصيب في هذا الطموح المشروع" (ابن شماني، 2018).

7. خاتمة: أدى القرار السياسي الرامي إلى ترقية اللغة الأمازيغية والسعي لتعميم تعليمها على مستوى المدارس الجزائرية إلى المضي نحو تحقيق أمن لغوي، وقلص من حدة الصراع اللغوي الذي عانى منه المجتمع الجزائري لفتترات طويلة، وأدى

